MERI
مؤسسة
شرق الأوسط للبحوث

مستقبل الموصل :قبل وأثناء وبعد التحرير

تقرير سياسي
أيلول 2016

ديلان اودريسكول

ملخص تنفيذي

في أعقاب غزو العراق عام 2003، كان التخطيط لما بعد الصراع ضعيفاً في أحسن الأحوال. نتيجة لذلك، فأنه كان ثمة العديد من العوامل الفاعلة التي أدت إلى تهميش وحرمان المُجتمع السُني من حقوقه السياسية. وأيضاً كنتيجة لذلك، فأن الكيانات المُتطرفة مثل تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية، استغلت الديناميكيات المحلية للاستحواذ على مكانة ما داخل المُجتمع السُني في العراق. من المُهم أن تتجنب المعركة الحالية ضد داعش في العراق تكرار هذا النمط بأي ثمنٍ كان. إذا كان التحرير يخلو من التخطيط على المدى الطويل، فأنه من المُرجح أن يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل المؤدية إلى صعود داعش العراق في المقام الأول. ثمة دروس يجب أن نتعلمها من أخطاء التخطيط التي كانت في مرحلة ما بعد صدام، وهذه يجب ألا تتكرر مرة أخرى. يجب أن يكون هناك نهج مُتعدد الأوجه للتخطيط من أجل تحرير الموصل، وأن يذهب إلى أبعد من الحيز العسكري.

أن الهدف من هذا التقرير هو تحليل العناصر غير العسكرية التي يجب معالجتها قبل شن الهجوم النهائي ضد داعش في مدينة الموصل. وبالتالي، فأنه يُركز على التخطيط الإنساني، وقضايا الحُكم والأمن بعد انتهاء الصراع، وإعادة الإعمار والمصالحة. أن الهدف العام هو خلق فهم لكيفية منع الديناميكيات التي تسمح لداعش بالحصول على موطئ قدم في العراق من جديد، الديناميكيات التي إذ تصدرت فأنها تؤدي إلى ظهور داعش، أو كيانٍ راديكالي آخر، يُمثل "التهميش السُني" من خلال العنف. وبذا فأن هذا التقرير يتناول الشواغل الرئيسية للطائفة السُنية في محافظة نينوى - آخذاً في الاعتبار أن هذه الشواغل ليست بالضرورة لباقي الأقليات – كما أن التقرير يُحلل طرق معالجة هذه الشواغل ضمن الديناميكيات السياسية والدستورية الواسعة التي في العراق.

يُذكر أن محافظة نينوى ومدينة الموصل هي من المعالم المُهمة لتحليل القضايا الأوسع التي في العراق. وعلى هذا النحو، فأن هذا التقرير يذهب إلى أبعد من مُجرد تحليل عملية تحرير الموصل من داعش، بل يتناول بعض القضايا المُلحة جداً، التي تهم مستقبل العراق. لذلك، يتم أيضا تحليل قضايا مثل المركزية التي أدت إلى تهميش المُجتمعات المحلية، والفدرالية في العراق، وتشكيل الحكومة، والحُكم المحلي، والمناطق المُتنازع عليها.

يُشير التقرير إلى أن الاتفاق السياسي والأمني قبل عملية التحرير ضروري لمنع ظهور الصراع في مرحلة ما بعد داعش في مُحافظة نينوى. وذلك من منظور إنساني، ومن منظور المصالحة وتحليل أهمية ما تشكله الاتفاقات من تأثير على العملية الشاملة للتعامل مع النازحين داخليا وإعادة الإعمار والعدالة والنُظم التعليمية ولجان تقصي الحقائق في مرحلة ما بعد الصراع. يتناول التقرير أيضاً أهمية دور القوة المحلية الموحدة في عملية التحرير والأمن، في مرحلة ما بعد الصراع، فضلاً عن القوات التي تعتبر مشاركتها في التحرير غير مقبولة من قبل السكان.

من وجهة نظر الحوكمة، فأن جدوى الفيدرالية في العراق مطروح هنا من الناحية النظرية والتجريبية، وبالتالي فأنه يُنصح بالفيدرالية لنينوى. ومع ذلك، يُبرز التقرير أن مستقبل المناطق المتنازع عليها يجب أن يتم التفاوض عليه على مستوى الأقضية والنواحي.

كتب هذا التقرير من منظور السياسة العامة، وبالتالي فأنه يُعطي لكُل فصل مجموعة من التوصيات للجهات المعنية، مبنية على أساس البحث الذي أجري بالفعل.

أجري البحث لهذا المشروع ما بين شهري ايار وآب 2016، والمقابلات المعنية اجريت مع العديد من الجهات السياسية الفاعلة في محافظة نينوى، فضلاً عن المُشاركة وتنظيم العديد من ورش العمل حول الموصل، التي كانت تضم الجهات الفاعلة المحلية والدولية. واستكمل ذلك عن طريق تحليل الخطاب، من أجل الحصول على فهم أكبر للقضايا التي أدت إلى صعود داعش في العراق.

توصيات

قبل التحرير

قبل إطلاق عملية تحرير الموصل، من المُهم أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي بين مختلف الجهات المحلية الفاعلة مع الحكومة المركزية. وأن يتضمن هذا الشيء بأن يكون هناك فهم واضح للجهة التي ستحكم مُحافظة نينوى، وكيف ستحكمها. حالياً ثمة عدة فصائل سياسية وعسكرية (بما في ذلك التي نشأت خارج العراق) في مُحافظة نينوى. إن الفشل في التوصل إلى صفقة من المرجح أن يؤدي إلى صراع عنيف. لنفس السبب، يجب أن يكون هناك اتفاق على الجماعات المسلحة المحلية، للعمل معاً، تحت قيادة واحدة، داخل الأجهزة الأمنية العراقية على نطاق أوسع.

على مستوى أكثر عملانية، يجب أن تكتمل الاستعدادات للتعامل مع أكثر من مليون نازح قبل البدء بأية عملية للتحرير. أن الظروف التي ظهرت بعد تحرير الفلوجة في شهر يونيو 2016، حيث شهد النازحون ظروفِ قاسية بسبب نقص الاستعدادات، يجب تجنبها بأي ثمن.

في الوقت نفسه، فأن إعادة إعمار الأراضي المُحررة، تُعتبر بالفعل من أبرز ما يجب أن يُبدأ به على الفور، حيث سيؤدي ذلك إلى تقليل الضغط على مخيمات النازحين داخلياً، من خلال السماح للنازحين بالمغادرة بشكلٍ فعلي. يجب أن تكون هناك خطة وموارد متوفرة، لإعادة البناء الفوري لمدينة الموصل.

العدالة والمصالحة ستلعب دوراً هاماً في تطبيع الأحوال في مُحافظة نينوى، وبالتالي يجب وضع خطة واضحة من أجل منع أعمال الانتقام التي يجري تنفيذها، من قبل كلِ الجهات الداخلية والخارجية، والتي سوف يكون لعملها دوراً في زيادة تعقيد الوضع .

أن الوقت الذي يسبق عملية التحرير يجب أن يُستخدم لضمان مستقبل مُحافظة نينوى، وهو شيء إيجابي. بالتالي فأنه ينبغي توحيد قدرة السياسيين المحليين والقوات المحلية (إذا توحدت). حيث سيتم الحُكم وتوفير الأمن في ظل ظروف صعبة للغاية، وبالتالي ثمة حاجة إلى التدريب، كي يتمكنوا من التخفيف من هذه العملية.

دخول الموصل

ينبغي أن يكون الجيش العراقي والقوات المحلية هي القوى الرئيسية أثناء دخول مدينة الموصل، مع دعمٍ جوي من قبل قوات التحالف وبدعمٍ من قوات البيشمركة من الشمال والشرق. يجب أن يكون لقوات التحالف أيضاً دورٌ على الأرض في الإشراف على العملية. حيث صوّت مجلس محافظة نينوى ضد مشاركة الحشد الشعبي في عملية تحرير مدينة الموصل. إن مجلس المُحافظة يُمثل السكان المحليين، وينبغي احترام قرارهم.

القوات المحلية - إذ توحدت- ينبغي أن تُشارك بشكلٍ كبير في الأمن بعد انتهاء الصراع في المدينة، من أجل إعطاء صورة بأن العملية إنما هي التحرير، وليست احتلالاً.

الحُكم

من أجل منع القضايا التي أدت إلى تهميش السنة، وإلى حد ما لصعود داعش، يجب أن يكون هناك عملية للتقليل من المركزية والتحول الى الفدرالية في العراق. فالعراق لديه الكثير من الظروف المواتية للفيدرالية، وتنفيذها في عموم العراق سيؤدي لأن تسعى جميع الطوائف لتحقيق نفس المزايا، بدلاً من النظام الحالي، حيث حكومة إقليم كردستان وحدها تُمارس الفيدرالية في هذا الصدد. جنباً إلى جنب مع عملية الفدرالية، ثمة حاجة أيضاً لإجراء تغييرات جذرية على آليات العملية الانتخابية، واختيار مجلس للوزراء وتقاسمٍ السلطة.

مُحافظة نينوى ينبغي أن تُصبح منطقة فيدرالية، مع تقاسمٍ للسلطة اللامركزية بداخلها. وهذا من شأنه حماية السُنة من أية هيمنة سياسية، كما أنها –الفدرالية- ستكون عُنصراً من الحكم الذاتي. في الوقت نفسه، فأن وجود منطقة فيدرالية في مُحافظة نينوى، سيحمي الأقليات من الهيمنة، كما أنها أيضا ستكون عُنصراً من الحُكم الذاتي من خلال اللامركزية الإقليمية، فضلاً عن تقاسم السلطة داخل هذه المنطقة الفيدرالية.

ثمة حاجة أيضاً لأن تجرى الانتخابات في مُحافظة نينوى في أقرب وقت بعد ان تستقر بما فيه الكفاية. كما يحتاج السُكان لفُرصة ليَقرروا من يحكمهم في ظل هذه الديناميكيات الجديدة.

المناطق المتنازع عليها

لقد فشلت المادة 140 من الدستور العراقي في التعامل وحل مسألة المناطق المُتنازع عليها، لذا يجب استبدالها بما هو أفضل، لكن يجب أن تُحافظ الآلية الجديدة على نفس المبادئ التي كانت للمادة 140. كما أنه يجب أن يكون هناك مفاوضات جديدة حول المناطق المتنازع عليها بين مجلس مُحافظة نينوى وحكومة إقليم كردستان، بمشاركة من بغداد وتسهيل من قِبل الولايات المتحدة. وينبغي أن تشمل منح القدرة للدوائر الفرعية من الأراضي المتنازع عليها لأن تُقرر مصيرها. ومع ذلك، فإن هذه العملية يجب أن لا تعتمد على فرض الامر الواقع ومن يسيطر الأمن، وبالتالي فإن انسحاب البيشمركة يجب ألا يكون شرطاً مُسبقاً للمفاوضات.

إعادة تأسيس الاستقرار

المُصالحة هي ما تم تجاهلها إلى حد كبير في عراق ما بعد صدام حُسين، وكانت عواقب ذلك وخيمة، وهذا ما لا يُمكن أن يتكرر في عراق ما بعد داعش. المصالحة عملية معقدة، تبدأ بجلب المذنبين إلى العدالة في كثير من الأحيان، ولكن يجب أن يكون ثمة تمييز بين أولئك الذين انضموا لداعش طوعاً، وأولئك الذين أجبروا على ذلك بسبب ظروف. يجب النظر في هذه العملية بعناية، وأن تُنفذ من قبل نظام محكمة محلية تُنشئ خصيصاً لذلك، ويفضل أن تكون بحضور وإشراف قضائي دولي. وكجزء من عملية المصالحة، فأن ضحايا النزاع يجب أن يُعوضوا، وأن تُخلق لجنة لتقصي الحقائق، من أجل توثيق ما حدث بالضبط، لإظهار كيف عانت جميع الطوائف.

حالما يتم مسح الألغام وتُرفع الأنقاض التي خلفتها داعش، يجب أن تبدأ إعادة الإعمار. ويجب أن توضع آليات قوية لمنع الفساد في عملية إعادة الإعمار، وثمة حاجة لأن تكون عملية الرقابة ضمانة لجودة وكفاءة الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والرعاية الطبية والتعليم التي يجب استعادتها. يجب تسهيل عودة السكان ويجب أن تكون تلك عملية سهلة للتفاوض. وفي الوقت نفسه، يجب أن لا يكون حال العائدين أسوء حالاً مما كانوا عليه في المخيمات، وبالتالي يجب توفير الرواتب والغذاء والضروريات لهم، جنباً إلى جنب مع الخدمات الأساسية المذكورة.

يجب أن يكون هناك استثمارات اقتصادية كبيرة في مُحافظة نينوى. فهي تحتاج إلى تطوير للحد من أسباب التطرف وتعزيز عملية المصالحة ببرامج لخلق فُرص العمل والمشاريع المُجتمعية. في المُقابل، فأن برنامج خسيس الأصولية" ومعالجة اعراض (امراض) ما بعد الصدمة (PTSD) تحتاج إلى استحداث وتطوير من ضمن الديناميكيات الداخلية لمُحافظة نينوى.

يجب تأسيس نظام تعليمي جديد في مُحافظة نينوى، للتعامل مع حقيقة أن العديد من الشباب كانوا دون تعليمٍ مُناسب لأكثر من عامين. ومع ذلك، يحتاج هذا النظام لأن يكون التوازي مع نظام التعليم العادي، من أجل استيعاب الذين ما زالوا في بداية تعليمهم.